

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة 42

الأربعاء، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي. (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عثمان (النيجر).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05

البند 33 من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/77/35)

مذكرة من الأمين العام (A/77/295)

مشاريع القرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26)

السيد وينشتاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

تلتزم الولايات المتحدة التزاما عميقا بالحل القائم على وجود دولتين وتؤمن إيمانا راسخا بأن الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني يستحقان قدرا متساويا من الحرية والكرامة. وينصب تركيزنا الرئيسي على دعم الأطراف على أرض الواقع وتوجيه جهودنا إلى المبادرات التي

يمكن أن تقودنا إلى بلوغ ذلك الهدف. وسنعمل على تحسين سبل عيش الشعب الفلسطيني، ودعم الجهود الجارية التي تُقَرَّب بين شعوب المنطقة، وبناء الثقة التي يمكن أن تُيسِّر إجراء مفاوضات بناءة.

إن الضفة الغربية غارقة في فترة مقلقة من التوترات المتصاعدة وانعدام الثقة والعنف. وإننا نقرب من نهاية أكثر الأعوام دموية في الإقليم منذ عام 2004. فقد قتل بالفعل ما يقرب من 150 فلسطينيا و 30 إسرائيليا حتى الآن هذا العام. وفي هذه اللحظة، يبدو تحقيق السلام المستدام مستحيلا، ومع ذلك يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق استقرار الحالة واستكشاف مبادرات جادة لإنهاء الصراع. بيد أنه، بدلا من العمل على تحديد تلك المبادرات، فإننا ننخرط في هذه اللحظة فيما درجت عليه الأمم المتحدة كل عام من مجرد اعتماد قرارات عفا عليها الزمن وغير فعالة تهدف في ظاهرها إلى النهوض بقضية الشعب الفلسطيني ولكنها تكشف عن تحيز عميق مناهض لإسرائيل.

وهذه القرارات ليست بديلا عما هو ضروري للسلام، وهو المفاوضات المباشرة بحسن نية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



لتطلعاته المشروعة في نيل حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً للمرجعيات الدولية، ومنها مبادرة السلام العربية.

ومن هذا المنطلق، تحرص دولة الإمارات على دعم الجهود والمسااعي الإقليمية والدولية الرامية إلى كسر الجمود الحالي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبناء الثقة بين الأطراف للعودة إلى مفاوضات جدية تقضي إلى تحقيق حل الدولتين، بحيث تعيش الدولة الفلسطينية جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل، حيث نشدد بأن الدبلوماسية والحوار السلمي يطلان الخيار الوحيد لإنهاء الصراع وترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة. ونعرب في هذا السياق عن قلقنا إزاء استمرار أعمال العنف والهجمات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في الضفة الغربية. وتؤكد دولة الإمارات على ضرورة تهدئة التوترات وتوفير الحماية للمدنيين، لا سيما الأطفال، وأن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يجب وقف كافة الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها هدم ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وبناء وتوسيع المستوطنات، والتي تُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي وتُقوّض حل الدولتين وأفاق السلام. ونشدد كذلك على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس واحترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة فيها.

وختاماً، نوّكد على مواصلة دولة الإمارات العربية المتحدة في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق للتخفيف من أوضاعه الإنسانية والاقتصادية الصعبة والمتفاقمة. وفي هذا السياق، وقّع بلدي الشهر الماضي على اتفاقية تعاون مع منظمة الصحة العالمية لدعم مستشفى المقاصد في القدس الشرقية بمبلغ مقداره 25 مليون دولار، لتوفير الأدوية والمعدات الطبية. وننتهز هذه الفرصة للإشادة بجهود وكالة الأونروا التي تواصل لعب دور أساسي في التخفيف من معاناة أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في المنطقة.

يُقرّبنا الاستمرار في اتخاذ قرارات منحازة من المفاوضات أو من الحل القائم على وجود دولتين. وبدلاً من أن نعمل معاً لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تعزز هذه المفاوضات، فإننا نهذر المزيد من الوقت في هذه القاعة. ويكفّ كثير من تلك القرارات الأمم المتحدة بمواصلة عمل اللجان والبرامج والشُعَب التي عفا عليها الزمن وتتطوي على إشكالية. فتلك الكيانات منحازة لجانب واحد ولا تخدم قضية السلام. وهي تعطي، في الواقع، غطاءً دبلوماسياً لما هو في جوهره عمليات وبرامج معادية لإسرائيل.

وبدلاً من مجرد التصديق على تلك القرارات، ينبغي أن نناقش السبل التي يمكننا، بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، أن ندعم بها الطرفين والتحويلات الأوسع الجارية في المنطقة. وليس من الصواب محاولة عزل تلك الهيئات بإنشاء ولايات مفتوحة المدة، والأسوأ من ذلك أن تلك القرارات تعيدنا إلى الوراء بإدامة الأمل الكاذب في وجود طريق مختصر لإقامة الدولة الفلسطينية. وفي ضوء ذلك، ستواصل الولايات المتحدة رفض المشاركة في هذه الجهود وستعارض جميع القرارات الأحادية الجانب أو المتحيزة التي تشوه سمعة إسرائيل. ونُشجّع الآخرين على الانضمام إلينا في ذلك الموقف المستند إلى المبادئ وفي العمل على إيجاد حلول عملية للنزاع.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): يسرني أن أعرب عن بالغ تقديرنا للجهود الحثيثة والمستمرة التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وكذلك شعبة حقوق الفلسطينيين، في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق في تحقيق تطلعاته المشروعة.

تواصل دولة الإمارات التأكيد على موقفها التاريخي تجاه القضية الفلسطينية، وهو ما أكد عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، في رسالته بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر A/AC.183/PV.409). وأقتبس قوله

”أؤكد على التضامن الثابت لدولة الإمارات العربية المتحدة حكومة وشعباً مع الشعب الفلسطيني الشقيق وتأييدنا

الإنسان والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في الآونة الأخيرة يجب ألا تمر بدون عقاب. ولهذا السبب، أعرب عن تقديري لتقديم التقرير (انظر A/77/295) الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الخسائر الناجمة عن القيود الإضافية المفروضة في المنطقة جيم، بين عامي 2000 و 2020". ويبيّن التقرير الضرر الاقتصادي للإنساني الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء مختلف الضوابط والقيود الاقتصادية التي تجعل تنميته الاقتصادية تزداد صعوبة كل يوم. وتقدر التكلفة السنوية المؤسفة، بل والمخزية، لتلك القيود بنسبة 25,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية. وهذا يعني أنه من عام 2000 إلى عام 2020، كان هناك انخفاض تراكمي في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو 50 مليار دولار. والأسوأ من ذلك أن التقرير يذكر أن المساهمة التراكمية للمستوطنات في اقتصاد إسرائيل خلال الفترة نفسها تُقدّر بنحو 628 مليار دولار. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 1860 (2009)، تُشدّد مرة أخرى على أهمية رفع جميع القيود الجوية والبرية والبحرية التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال على غزة.

ونعتقد أن قضية فلسطين يمكن حلها من خلال الحوار الفعال والشفاف بحسن نية. ومع ذلك، يدهشنا أن نرى دولاً في الجمعية العامة تواصل الكيل بمكيالين. ففي حين تطالب بالامتنثال للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلا أنها تشير بأصابع الاتهام إلى دول أخرى. وعلى الرغم من أن قضية فلسطين تتعلق بصراع مستمر منذ أكثر من 40 عاما وخلف مئات الآلاف من القتلى المدنيين، فإنها - ببساطة - توجع نيران الصراع مُتسببة في إزهاق المزيد من الأرواح البريئة. وبدلاً من السعي إلى إيجاد حل سلمي، فإنها تتخذ تدابير أحادية الجانب، مثل نقل سفاراتها إلى القدس وتقويض إمكانية التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. وقبل أن أختتم بياني، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على

ونشدّد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي وهذه المنظمة تقديم الدعم الإنساني والإنمائي لتمكين الفلسطينيين من بناء مؤسساتهم الوطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة سعياً إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة ككل.

السيد باري رودريغيز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أعرب عن امتناني لعقد جلسة اليوم، التي سنعتمد فيها مشاريع قرارات هامة دعماً للشعب الفلسطيني الشجاع. لقد دأبت بوليفيا على مساندة هذه القضية، وتود أن تؤكد مجدداً تضامنها الشديد مع الشعب الفلسطيني، ونحن نشهد مرة أخرى الحوادث المؤسفة التي تشمل فقدان أرواح بريئة، بالإضافة إلى وفاة أكثر من 200 امرأة وطفل حتى الآن هذا العام في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وشأني شأن المتكلمين السابقين، أود أيضاً أن أخص بالذكر واحدة من الكثيرين الذين لقوا حتفهم - الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، التي قتلت بينما كانت تؤدي عملها كصحفية وتغطي عملية تقوم بها القوات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونأمل أن يتم إجراء تحقيق دولي مستقل وشامل لتقديم المسؤولين عن قتلها إلى العدالة. وندين بشدة هذه الأعمال العدوانية، وكذلك الهجمات على البنية التحتية المدنية. وندعو إلى مساءلة إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، عن انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونعرب عن الاستياء لاستمرار إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، في تعزيز سياسة الضم التي تتبعها، وزيادة ممارساتها وأساليبها الاستعمارية غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها، في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونأسف لاستمرار عمليات الهدم والمصادرة العقابية للموارد والمؤسسات الفلسطينية، فضلاً عن الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى التشريد القسري لمئات المدنيين. وعلى الرغم من أن هذه الحالة تتعرض للانتقاد منذ عدة سنوات عديدة ولكن بدون جدوى، فإن نطاق انتهاكات حقوق

ويجب أن يتخذ مجلس الأمن خطوات ملموسة للقضاء على هذا الظلم التاريخي ولينهي في أسرع وقت ممكن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وكذلك الأراضي العربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال منذ عام 1967. ومن الضروري العمل دونما إبطاء لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة. لقد أدت الحالة الحرجة التي أوجدها الحصار إلى عزل شبه كامل لملايين المدنيين الفلسطينيين في المنطقة وإلى حرمان هائل. ولاتزال الأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة محتدمة.

فقد تدهورت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وتشهد أشد مستويات عدم الاستقرار منذ بداية الاحتلال، مما أدى إلى وضع بالغ الصعوبة لا يُحتمل، ويتطلب إيجاد حل فوري. ولن يكون من الممكن تحقيق حل قائم على وجود دولتين أو إيجاد تسوية شاملة وعادلة وسلمية ودائمة لقضية فلسطين ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك التزاماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتدعو كوبا أيضا إلى إنهاء احتلال الجولان السوري. ونعيد التأكيد على أن جميع التدابير أو الإجراءات التي اتخذت أو قد تُتخذ في المستقبل لتغيير لوضع القانوني والطابع العمراني والتكوين الديمغرافي للجولان السوري المحتل أو هيكله المؤسسي، وكذلك جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل لممارسة ولايتها القضائية وإدارتها في تلك المنطقة، تُشكّل انتهاكات للقانون الدولي والاتفاقات الدولية والميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 497 (1981) واتفاقية جنيف الرابعة. وهي تُشكّل أيضا تحدياً للمجتمع الدولي.

وفي ضوء هذه الحالة المعقدة، ينبغي ألا ننسى أنه يجب علينا أيضا أن نبحث عن حلول لحالات أخرى تنشأ داخل نفس المنطقة الجغرافية وقد تؤثر على آفاق السلام. إننا بحاجة إلى حل شامل وعادل ودائم لمسألة مدينة القدس يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة

عملها الهام ودعمها القيم بشأن مسألة مثيرة للجدل داخل المجتمع الدولي، ودفاعا عن حقوق الإنسان للنساء والرجال الفلسطينيين. ونُشدّد على أنه على الرغم من العجز المالي والأحداث غير المتوقعة مثل جائحة مرض فيروس كورونا، واصلت اللجنة عملها، بما في ذلك التدريب على أنواع جديدة من المنصات الإعلامية التي تتيحها لنا التكنولوجيا الآن. وأخيرا، أود أن أؤكد مُجدداً دعمنا غير المشروط لتحقيق حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة، وفقا للحدود الدولية المعترف بها سابقا قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة فرنانديز بالاسيوس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

نشكر الممثل الدائم للسنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على تقريره (A/77/35) المُقدّم إلى الجمعية العامة اليوم.

وتشعر كوبا بقلق عميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط، الذي ابتلي بالعنف، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، والعدوان الأجنبي، والصراعات الطويلة الأمد مثل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يكمن في صميم الصراع العربي الإسرائيلي عموما. لقد حان الوقت الآن لتسوية الدين التاريخي المستحق للدولة الفلسطينية واستعادة حقوق شعبها غير القابلة للتصرف، والتي تنتهكها إسرائيل منذ نصف قرن من خلال احتلالها وقمعها وعقابها الجماعي وتدميرها ومصادرتها للأراضي والممتلكات الفلسطينية والتهجير القسري والمستوطنات الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة والعديد من الانتهاكات الأخرى للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني ومعايير حقوق الإنسان. وترتكب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تلك الانتهاكات في سياق احتلال عسكري أجنبي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، منذ عام 1967. وهي مستمرة اليوم، بل وزادت في الآونة الأخيرة.

واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على جهودها المبذولة في دعم قضية الشعب الفلسطيني الشقيق.

إن مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة تتطلب من المجتمع الدولي تكثيف الجهود التي استمرت على مدى عقود للتوصل إلى حل سلمي وشامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في محنته من أجل تحقيق طموحاته وتطلعاته في نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة أسوة بباقي شعوب العالم.

وقد اختارت مملكة البحرين طريق السلام نهجا وخيارا إستراتيجيا لإحلال السلام الدائم والشامل في المنطقة، وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش السلمي لما فيه خير شعوب المنطقة والعالم. من هذا المنطلق، تُجَدِّد مملكة البحرين التأكيد على موقفها الثابت والراسخ في دعمها الدائم لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير والعودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وفقاً لمبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وقد كانت مملكة البحرين وما زالت من المؤيدين الداعمين للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، بالإضافة إلى مواصلة دعم الاقتصاد الفلسطيني على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف حيث إنها مساهم دائم في البرامج الأساسية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية، وذلك إيماناً بأهمية مساندة الدور المحوري للأونروا في تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين ودعم الاستقرار في المنطقة.

وختاماً، ستظل مملكة البحرين دائماً على عهدا في دعم هذه القضية العادلة، باعتبارها القضية المركزية الأولى في قلب العالم

للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، فضلا عن حقيقة أن أي فرض للتشريعات والولاية القضائية والإدارة الإسرائيلية على القدس أو الجولان السوري المحتل ليس عديم الفائدة فحسب، بل يعوق عملية السلام أيضا.

وفي رسالة التضامن التي بعث بها وزير خارجيتنا أمس (انظر A/AC.183/PV.409)، قال إن التجاوزات والانتهاكات المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني يجب ألا تمر بدون عقاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يطالب ويدعم عملية سياسية للمفاوضات تكفل حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والسلام العادل والدائم لجميع شعوب المنطقة. وقال أيضا إننا ندين البناء والتوسع غير القانونيين للمستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية. وتطلب تلك الحالة اتخاذ تدابير عاجلة تكفل الاحترام الكامل للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، اتخذت الجمعية العامة قراراً تاريخيا بمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة (القرار 19/67). لقد أيدنا هذا القرار في ذلك الوقت. وستواصل كوبا، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، تأييد قبول فلسطين في العضوية الكاملة في المنظمة. إن الدين التاريخي المستحق للشعب الفلسطيني دين هائل ويجب تسويته.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على تضامن كوبا الثابت مع الشعب الفلسطيني على أساس موقفنا المستند إلى المبادئ والواضح الذي لا لبس فيه في مساندة تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وسنواصل الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لحدود ما قبل عام 1967، فضلا عن حق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين.

السيد الرويعي (البحرين): أود بدايةً أن أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة حقوق الفلسطينيين

لتغيير الوضع الديمغرافي والقانوني والتاريخي لمدينة القدس المحتلة، وتماديه في مخططاته الاستيطانية.

وندعو من هذا المنبر المجموعة الدولية، لا سيما مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته التاريخية والقانونية الموكولة إليه من أجل وقف هذه الاعتداءات والانتهاكات الإجرامية، وتوفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الشقيق ومقدساته، وإعادة إحياء مسار التسوية السلمية، والعودة إلى مسار سياسي جاد يضمن الوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، لتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإيماناً منها بأن الخيار السياسي السلمي هو السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية، عمل بلدي الجزائر على توحيد الصف الفلسطيني. وقام وبرعاية شخصية ومباشرة من سيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، باستضافة جولات الحوار والمصالحة ما بين الفصائل الفلسطينية، التي مكّنت من إرساء أرضية توافقية لطبي صفحة الانقسام الفلسطيني وأفضت بالنتيجة إلى التوقيع على إعلان الجزائر الميثاق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي يهدف إلى توحيد الصف الفلسطيني حول المرجعيات المتعارف عليها والالتفاف حول موقف موحد يقود إلى تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق. ولقد حظي هذا المسعى الهام بدعم جميع الدول العربية الشقيقة، تجسّد على وجه الخصوص وفي إطار جامعة الدول العربية، بإنشاء لجنة عليا برئاسة الجزائر لمتابعة تنفيذ هذا الإعلان.

وأقول لمن يراهن على عامل الزمن لإضفاء أي شرعية على احتلال وجعل ما هو غير طبيعي طبيعياً، فهو واهم. لأن التاريخ أثبت أن أصحاب الحق لا يفرطون في حقوقهم وأن حقوق الشعوب على أراضيها لا تسقط بالتقادم. ولن تعرف المنطقة العربية استقراراً ولا ازدهاراً إلا من خلال إنهاء احتلال كافة الأراضي العربية. ونؤكد من هنا مجدداً على الموقف العربي الصادر عن القمة العربية

العربي والإسلامي ومساندتها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وتطلعها لتكثيف جهود المجتمع الدولي في إحياء عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كخيار إستراتيجي لتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وضمان حقوق شعوبها كافة في الأمن والسلم والرخاء.

السيد العرباوي (الجزائر): سيدي الرئيس، تتوالى الأحداث وتتعدد المناسبات على غرار احتفاء المجموعة الدولية يوم أمس باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق (انظر A/AC.183/PV.409) الذي لا يزال مع الأسف يئن تحت وطأة احتلال سلب أرضه واستباح دمه ومقدساته في خرق صارخ وممنهج لكافة الأعراف والقوانين الدولية وسط صمت رهيب من المجتمع الدولي. ويأتي هذا الحدث بعد مرور 75 عاماً على اعتماد الجمعية العامة للقرار 181 (د-2)، الذي أكد على حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة. غير أن هذا القرار، كسائر القرارات الأممية لم يجد بعد سبيلاً للتنفيذ. وكما قلت، تقف المجموعة الدولية عاجزة عن تنفيذ قراراتها، في الوقت الذي تتعرض فيه القضية الفلسطينية إلى مساعي التصفية بسبب سياسات التوسع الاستيطانية والاستعمارية المتواصلة لسلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الجرائم الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني المدنيين العزل، ومخططات تهويد القدس، والعمل على فرض الأمر الواقع، وذلك بشكل يتنافى تماماً مع أحكام القانون الدولي، ومع الأسف كذلك بمنأى عن أي محاسبة أو مساءلة عن الجرائم التي اقترفتها، ولا تزال في حق الشعب الفلسطيني الشقيق. لذلك يتعين على المجموعة الدولية مضاعفة الجهود الجماعية لحشد المزيد من الدعم السياسي والمادي لتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود إزاء ما يتعرض له من جرائم وانتهاكات، مع التأكيد من هذا المنبر، على دعم الجزائر التام للطلب الذي تقدمت به دولة فلسطين للحصول على عضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة. ونساند كذلك مساعيها الرامية لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمه، لا سيما سياساته القمعية ومحاولاته الرامية

إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير هو حق راسخ اعترف به المجتمع الدولي والأمم المتحدة منذ عقود. وهو أيضا مسؤولية دولية علينا جميعا. ويجب علينا أيضا العمل معاً لإحقاق الحق بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، على أساس حل الدولتين، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

كما يؤكد الأردن مُجدداً أن الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس هو واجب ومسؤولية تاريخية نعتز ونتشرف في الأردن بتحملها. وسنواصل بقيادة الوصي عليها جلالة الملك عبد الله الثاني، حمل هذه المسؤولية والعمل على تثبيت صمود المقدسين، والتصدي لأي محاولة لفرض واقع جديد أو تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وخصوصا في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف.

ختاماً، إن الصمت ليس خياراً هنا. ولا بد من فعل عملي مؤثر ينقذ ما تبقى من فرص السلام وآماله، ذلك أن بديل الموقف الواضح إلى جانب الشرعية الدولية وإلى جانب حق الفلسطينيين في الحرية والدولة، وحق شعوب المنطقة في العيش بأمن وسلام واستقرار، هو تجذر اليأس وتفجر الصراع، الأمر الذي سيهدد الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

السيد السني (ليبيا): في البداية اسمحو لي أن أتقدم لكم بالشكر على كل الجهود التي تبذلونها لإنجاح أعمال دورتنا هذه وأيضاً لتنظيمكم اجتماعنا هذا اليوم. كلمتي اليوم ستكون مختصرة، لأننا بصراحة مللنا كثرة الخطابات والبيانات والمناشدات نفسها، بل ملت شعوب العالم من سياسة الكيل بمكيالين التي شهدناها جميعاً في عدة مناسبات وأحداث دولية مختلفة، وبالأخص هذه الأيام، والقاسم المشترك فيها هو ازدواجية المعايير وفيما يخص حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي.

إن القضية الفلسطينية هي الشغل الشاغل لبلدي، ليبيا، وإن تضامن شعبنا مع هذه القضية ليس وليد اللحظة، ولا يمكن اختزاله في يوم أو مناسبة بذاتها؛ بل هو عمل مستمر مع كل المتضامنين

المنعقدة بالجزائر يومي 1 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، الذي شدّد على تمسك الدول العربية بمبادرة السلام العربية لعام 2002، بكافة عناصرها وأولوياتها، باعتبارها المرجعية المتوافق عليها عربياً والركيزة الأساسية لإعادة بعث مسار السلام في الشرق الأوسط. وكذلك السبيل الوحيد لقيام سلام عادل وشامل يضمن للشعب الفلسطيني تحقيق طموحاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة مع إنهاء احتلال كافة الأراضي العربية.

السيد الحمود (الأردن): يطيب لي بداية أن أتقدم منكم بخالص الشكر والامتنان على جهودكم الصادقة التي تبذلونها لإنجاح أعمال الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي نعيشها اليوم. كما يسرني أن أجدد دعمنا لرئيس وأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم الحثيثة في سبيل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وتلبية تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. إن عمل اللجنة الموقرة مهم جداً في إبقاء القضية الفلسطينية فاعلة على الساحة الدولية ولفت أنظار العالم أجمع إلى ما يعانيه هذا الشعب الشقيق من أوضاع صعبة تتنافى مع أبسط قيم العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

لقد أكد جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم في رسالته بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق (انظر A/AC.183/PV.409) أن القضية الفلسطينية كانت وما زالت وستبقى القضية المركزية في منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية. ويواصل الأردن بذل كل الجهود لحث الجميع على إبقائها على سلم الأولويات، خصوصاً في ظل تعدد الأزمات الدولية وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مُشدداً هنا على أن القضية الفلسطينية هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وسيواصل الأردن لفت أنظار العالم إلى أن ما يعانيه الشعب الفلسطيني من أوضاع صعبة تتنافى مع قيم العدالة والكرامة وحقوق الإنسان.

عادل وشامل لم يتحقق بعد. وعلى الرغم من المبادرات والخطط العديدة التي تم تقديمها، لم يتحقق تقدم يذكر.

بل على العكس من ذلك، لا تزال التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة تحطم آمالنا في التوصل إلى حل في المستقبل. وما زلنا نشعر بقلق بالغ لاستمرار العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي ألحق خسائر فادحة بالمدنيين، خاصة الفلسطينيين. إن التوترات التي شهدتها غزة في الآونة الأخيرة والعنف الذي لا نهاية له في الضفة الغربية يسلطان الضوء على استمرار تقلب الحالة. ولقد كان هذا العام هو الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ عام 2005. وفي ظل هذه الظروف، من دواعي القلق البالغ أن نلاحظ الخطاب التحريضي والخطط المستمرة لمزيد من المستوطنات الإسرائيلية وعمليات طرد الفلسطينيين من ديارهم. وإذا لم يتم التوصل إلى حل مبكر، فإن اندلاع دوامة العنف التالية مسألة وقت.

وما فتئت فييت نام ترى أن قضية فلسطين يجب أن تعالج على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما يكفل تحقيق المصلحة المشروعة للطرفين المعنيين، ولا سيما حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا بديل عن حل الدولتين الذي يشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية تتعايش سلمياً إلى جانب دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً على أساس خطوط ما قبل عام 1967 وتسوية عن طريق التفاوض، وذلك وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة ذات الصلة. وبغية تحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة، من الأهمية بمكان تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات أو أي سبل للسلام. ويجب أن يتوقف العنف والأنشطة الاستيطانية وهدم الممتلكات وعمليات الطرد. لا بد من احترام الحق في الحياة والحرية والسعادة لكل شخص.

وقد أكدنا في مناسبات عديدة أن جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس لها أي شرعية قانونية، وتُشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وقرارات

مع هذه القضية العادلة للشعب الفلسطيني الذي عانى ولا زال يعاني ويلات الاحتلال. لذلك، علينا جميعاً أن نعمل على إحقاق الحق ونندعم قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة، وحقه في قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ورغم هذه القرارات الدولية الصادرة بشأن القضية الفلسطينية، إلا أنها لم تتصف بعد الشعب الفلسطيني. ولم تأخذ هذه القرارات حقه المسلوب، ولا زالت معاناته مستمرة. لذلك يجب أن نسأل أنفسنا: إلى متى سيستمر هذا الظلم؟ فكلنا نعلم أن السلام لن يتحقق ما دامت سلطة الاحتلال مستمرة في أفعالها العدائية وإقامتها للمستوطنات وضمتها للأراضي والأحياء السكنية وبنائها للأسوار وفرضها لحصار جائر لا مثيل له في عصرنا الحديث.

إن دعمنا للقرارات الصادرة بشأن القضية الفلسطينية هو واجب ندعو إليه جميع الدول من أجل دعم الفلسطينيين في كفاحهم لبناء الدولة المستقلة. لقد آن الأوان أن يتحرك ضمير العالم في إنهاء هذه المأساة، وإرساء مبدأ السلام العادل، وإرجاع حق الشعب الفلسطيني الذي طال انتظاره.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير شيخ نياغ، ممثل السنغال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على عرضه تقرير اللجنة (A/77/35) هذا الصباح (انظر A/77/PV.41).

وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أعربت فييت نام عن بالغ تضامنها مع دولة فلسطين وشعبها، وكررت تأكيد دعم فييت نام القوي، دولة وشعباً، لنضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل الاستقلال والحرية.

لقد ظلت القضية الفلسطينية مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة والأمم المتحدة ككل منذ أكثر من سبعة عقود، وأصبحت واحدة من أطول القضايا أمداً في التاريخ الحديث. وعاما بعد عام، تأتي الدول الأعضاء إلى هنا لمناقشة القرارات المقدمة بشأن هذه المسألة والإعراب عن تأييدها القوي لها. بيد أن الآمال في التوصل إلى حل

إن العدوان الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد ضد الشعب الفلسطيني يأتي انعكاساً لوضع لا يمكن أن يستمر يتمثل في غياب الحل الأساس، وهو إنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين الذي يُجسّد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والمتصلة جغرافياً وعاصمتها القدس الشرقية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967. وهو السبيل الوحيد لحل الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل. فلا بد من تحرك دولي فوري لوقف التصعيد الإسرائيلي الذي ستطال تبعاته الكارثية الجميع والتحرك الفاعل لإيجاد أفق حقيقي لتحقيق السلام العادل والشامل.

وفي هذا الصدد، يدين وفد بلدي جميع الممارسات التعسفية بحق المدنيين العزل، وحملات الاعتقالات الممنهجة ضد أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، واستمرار حصار إسرائيل الظالم وغير القانوني على قطاع غزة، وتكرار العدوان الإسرائيلي على المدنيين الفلسطينيين، والاستهداف المتعمد للأطفال والنساء والشيوخ في الغارات الجوية، واستهداف المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة والبنى التحتية، ومنع الوصول للمساعدة الإنسانية والعناية الطبية، وكذلك طواقم الإسعاف والطواقم الطبية والصحفية.

وندعو المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن بصفته مسؤولاً عن حفظ السلم والأمن الدوليين، إلى تحمل مسؤولياتهم وتنفيذ جميع القرارات الأممية الخاصة بحماية الشعب الفلسطيني الشقيق ومنحه حقوقه غير القابلة للتصرف لحين إيجاد تسوية نهائية لهذه القضية.

في الختام، يود وفد بلدي تأكيد موقف العراق الثابت في تأييده التام ودعمه الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وحقه في إقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية حسب حدود 1967، وضرورة الإيقاف الفوري لإنشاء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والالتزام بجميع القرارات الأممية ذات الصلة وحصول دولة فلسطين على الحق الكامل في عضوية دائمة في منظمة الأمم المتحدة بدون قيد أو شرط. وندعو الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين إلى الاعتراف بها.

الأمم المتحدة، وتقوّض بصورة منهجية إمكانية إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة جغرافياً.

ويجب على المجتمع الدولي، لا سيما الأطراف الفاعلة في عملية السلام، الالتزام بالعمل من أجل التوصل إلى حل طويل الأمد. وإننا نعتقد أنه ينبغي استخدام جميع قنوات الدبلوماسية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. ونؤيد أيضاً جميع المبادرات التي يقترحها أعضاء المجتمع الدولي في ذلك الاتجاه.

و أخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تظل المساعدة المقدمة للفلسطينيين على رأس جدول أعمال المجتمع الإنساني الدولي، حتى في خضم عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي وشح التمويل. وفي هذا الصدد، نشيد كثيراً بالجهود المتواصلة التي يبذلها مختلف المانحين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في تقديم الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها للشعب الفلسطيني.

السيد التميمي (العراق): شكراً، السيد الرئيس. في بداية حديثي

يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودها المبذولة من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، والمذكورة في تقريرها المعروض هذا اليوم (A/77/35).

إن استمرار إسرائيل والسلطة القائمة بالاحتلال بممارسة العدوان على الشعب الفلسطيني ما هو إلا دليل على تجاهلها للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يتعامل بحزم ويتحمل مسؤولياته الكاملة لوقف السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية والوقف التام لهذه الانتهاكات، من أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة وصون حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال. كما نجدد رفضنا لجميع القوانين العنصرية والسلوك العسكري الذي تنتهجه السلطة القائمة بالاحتلال في سبيل خلق واقع جديد على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1967، قامت إسرائيل أو سمحت بإنشاء 279 مستوطنة في الضفة الغربية، وبلغ عدد المستوطنين فيها حوالي سبعمائة ألف نسمة. في المقابل، تصدر إسرائيل أوامر بوقف العمل ضد معظم أعمال تطوير البنية التحتية الفلسطينية بحجة عدم وجود التصاريح التي من شبه المستحيل الحصول عليها، كما يُذكرنا في كل شهر المنسق الخاص لعملية السلام في مجلس الأمن. أمام هذا الواقع المرير، بات لزاماً على المجتمع الدولي كسر حلقة الجمود القائمة والانتقال من حالة معاناة الانتهاكات وتوثيقها إلى حالة التصدي الفعال لها من خلال السعي لإنفاذ أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وألا تمر هذه الانتهاكات بدون محاسبة.

وقد حملت وكالة الأونروا على كاهلها منذ إنشائها في العام 1949 رسالة إنسانية بالغة الأهمية، حيث وفّرت لملايين اللاجئين الفلسطينيين خدمات تربوية وصحية ومعيشية أساسية، وشكّلت شبكة أمان لأجيال متعاقبة من اللاجئين في فلسطين ودول الجوار المضيفة. وكانت بدورها هذا تساهم في إبقاء حق العودة حياً بانتظار تبلور الحل الجزري للقضية الفلسطينية. إن ضمان استمرار خدمات الأونروا أساسي لتوفير حياة كريمة لمتلقيها وركيزة من ركائز الاستقرار في المنطقة بأسرها. لذا، ندعو جميع الدول المحبة للسلام لضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للأونروا من خلال تقديم مساهمات منتظمة ومتعددة السنوات ومن خلال دعم الاقتراح الهادف إلى تغطية النفقات التشغيلية للوكالة من الميزانية العامة للأمم المتحدة.

وختاماً، فإن الحل السياسي الذي لطالما تمسك به لبنان ودعا إليه متمثل في السلام العادل والشامل القائم على إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين وقضايا الحل النهائي وفق قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية، في بيروت لعام 2002.

السيد بريس أليستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نتوجه بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة

السيد جردلي (لبنان): أود بدايةً أن أعرب عن تقديري لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند 33 المعنون "قضية فلسطين" ومشاريع القرارات الهامة المقدمة تحت هذا البند (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26). كما نُقدّر الدور الهام الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وكذلك شعبة حقوق الفلسطينيين لدى الأمانة العامة في زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين وبالضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية وبالذات نحو التوصل لتسوية سلمية لهذه القضية على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد أحيينا البارحة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أكد المجتمع الدولي خلاله على أرفع المستويات على دعم الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. اسمح لي، السيد الرئيس، أن أقتبس من رسالة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني، السيد نجيب ميقاتي خلال تلك المناسبة "مرت عقود وعقود على مأساة الشعب الفلسطيني التي تستمر جيلاً بعد جيل على وعود ومقررات ومبادرات ينقصها طرف إسرائيلي غير راغب، قولاً وفعلاً، في السلام المشرف والمستدام. ولا تزال دول الجوار متضامنة وواقفة إلى جانب الشعب الفلسطيني من منطلق تمسكها ودفاعها عن حق إخوتهم المظلومين في وجه المحتل. ستبقى القضية الفلسطينية بوابة العبور إلى شرق أوسط أكثر استقراراً، بما يخدم مصالحنا جميعاً، ويخفف منابع الشعور بالظلم وما قد يُؤلده من مأسٍ وويلات لن يكون أحد بمنأى عن تداعياتها. فلا سلام في منطقتنا بدون عدالة." انتهى الاقتباس

لقد كان العام 2022 هو أكثر الأعوام دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية وفي بقية الأراضي الفلسطينية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تتبع عدد القتلى بشكل منهجي في عام 2005. يترافق ذلك مع الزيادة المطردة في عنف المستوطنين بحق الفلسطينيين، بموافقة ودعم ومشاركة قوات الاحتلال الإسرائيلية.

كما تستمر حركة الاستيطان في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية، وهناك خطط لبناء 9.200 وحدة سكنية فيهما. فمنذ عام

سياسات تهدف بوضوح إلى إحكام السيطرة الكاملة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما تحاول تغيير الحالة الديمغرافية، وتعمل على إدامة بيئة قمعية للفلسطينيين وبيئة موالية للمستوطنين الإسرائيليين، حسبما خلصت إليه التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة.

وإننا ندين أيضاً بأشد العبارات عدم كف السلطة القائمة بالاحتلال عن انتهاكاتهما للقانون الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). ومن ثم، تواصل إسرائيل ممارساتها الاستعمارية وسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان لجميع أبناء الشعب الفلسطيني. ويحدونا الأمل في أن الفتوى التي ستصدر قريباً عن محكمة العدل الدولية لن توفر فحسب التوجيه القانوني اللازم لتقريبنا من تحقيق العدالة والتعويضات والسلام في فلسطين وفي منطقة الشرق الأوسط بأسرها، بل ستيح لنا أيضاً الإبقاء على أفق سياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعتقد فنزويلا أنه من الضروري إيجاد هذا الأفق السياسي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق سلام عادل ودائم وشامل، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً والقانون الدولي وأحكام القرارات ذات الصلة الصادرة عن كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعلى أساس حل الدولتين الذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنباً إلى جنب في سلام وأمن. لقد حان الوقت لكي يعيش الشعب الفلسطيني، لا مجرد أن يبقى على قيد الحياة، على أراضي أجداده التي تخضع الآن لاحتلال غير قانوني وقسري.

ونعتقد أنه لبلوغ هذه الغاية، من الضروري المضي قدماً بشعور من الاستعجال في ثلاثة مجالات حاسمة على الأقل: أولاً، لا بد أن تتوقف دورة الإفلات من العقاب السائدة. ويجب مساءلة إسرائيل أمام العدالة الدولية عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها على مر السنين. وانعدام المساءلة هذا المدعوم بإطار دولي للإفلات من العقاب عززته على مر السنين حكومة أحد شركائها الرئيسيين الذي هو أيضاً عضو دائم في مجلس

على عقد هذه الجلسة العامة لمناقشة موضوع يوليه بلدنا أهمية خاصة، نظراً لموقفه التاريخي المستند إلى المبادئ ودعمه الثابت للفضية العادلة للشعب الفلسطيني البطل.

لقد انقضت خمسة وسبعون عاماً منذ تقسيم فلسطين. وكانت هذه الأعوام الخمسة والسبعون فترة قاوم فيها الشعب الفلسطيني البطل بشجاعة وكرامة كبيرتين العدوان الاستعماري والوحشية العسكرية وسياسة الفصل العنصري الإجرامية التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال حتى اليوم مع الإفلات التام من العقاب. ويساورنا قلق عميق لتدهور الحالة على أرض الواقع، حيث أن معاناة الشعب الفلسطيني النبيل، ضحية الهجمات العنيفة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، لا تنقطع وطال أمدها على مر الزمن.

وتواصل إسرائيل ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة التطهير العرقي بحق الشعب الفلسطيني بصورة منهجية. وفي السنوات العشرين الماضية وحدها، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 10 000 فلسطيني، بينهم ما لا يقل عن 2 000 طفل. وإننا نتساءل: أين أولئك الذين يروجون لمفهوم المسؤولية عن الحماية؟

وفي الوقت نفسه، على مدى هذه السنوات الـ 75 المؤلمة، دُمِّرت مئات الآلاف من المنازل، وشُردت مئات الآلاف من الفلسطينيين داخل أراضي أجدادهم، واضطر آخرون إلى البحث عن ملاذ خارج حدود وطنهم. وكانت تُشن أيضاً هجمات على البنية التحتية الحيوية العامة والخاصة، حتى في خضم أسوأ جائحة في المائة عام الماضية.

وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية بشدة العدوان الإسرائيلي على السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا العدوان دليل، في جملة أمور، على الجهود الحثيثة التي تبذلها إسرائيل لتغيير الوضع التاريخي والقانوني لدولة فلسطين، مما يمهّد الطريق لإتمام سياستها غير القانونية في الضم والتوسع الاستعماري، ويُقَوِّض أي آفاق لعملية سياسية من شأنها أن تجعل حل الدولتين حقيقة واقعة. وهو يُبين أيضاً أن إسرائيل لا تتوي إنهاء الاحتلال، وأنها تنتهج

بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري، ونكرر رفضنا لأي إجراء أو عمل تتخذه السلطة القائمة بالاحتلال من جانب واحد لتغيير الوضع القانوني أو المادي أو الديمغرافي للجولان السوري المحتل. ونرفض أيضاً جميع التدابير التي تسعى من خلالها إلى ممارسة الولاية القضائية والإدارة في الجولان السوري المحتل بالقوة.

ونختتم بالتأكيد مجدداً على أن التعددية والدبلوماسية توفران الأدوات اللازمة للتوصل إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويجب ألا يكون ذلك الحل انفرادياً أو قسرياً أو ظالماً، أو يستند إلى معايير مزدوجة أو ادعاء تفرّد لا وجود له. لقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال ولكي تطالب الجمعية العامة إسرائيل باتخاذ إجراءات ملموسة وفورية، ولهذا السبب نؤيد وندعو إلى التصويت لصالح جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين 32 و 33 من جدول الأعمال (A/77/L.25، A/77/L.26، A/77/L.23، A/77/L.24 و A/77/L.27).

ونحن في فنزويلا مقتنعون بأن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإننا على يقين من أن بلوغ هذه الغاية سيفضي إلى السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، لأنه سينطوي أيضاً على إمكانية التحرك نحو انسحاب إسرائيل من الجولان السوري وبقيّة الأراضي العربية المحتلة.

وفي الختام، نؤكد من جديد تضامناً الثابت مع الشعب الفلسطيني، وكذلك موقفنا الذي لا رجعة فيه المؤيد للدفاع عن استقلاله وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة في دولته فلسطين الحرة المستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وكعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. ولا يجوز أن نستمر في تأخير تطلعات الشعب الفلسطيني البطل إلى السلام والعدالة والحرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة.

الأمن، وهو على وجه التحديد ما شجّع على كل هذه الممارسات والسياسات الإجرامية التي تقوم بها إسرائيل يومياً، حتى الآن، مع الإفلات التام من العقاب.

ثانياً، ما دام ذلك الظلم التاريخي لم ينته ولم يحرز أي تقدم من حيث المساواة، وما دامت السلطة القائمة بالاحتلال تنتهج سياساتها القائمة على إطلاق النار بقصد القتل، والقصف الجوي العشوائي، والعنف والإرهاب الممنهج اللذين ترتكبهما قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون، من بين ممارسات قاسية ولاإنسانية أخرى ترتكب يومياً ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، فيجب علينا أن نمضي قدماً بدون مزيد من التأخير لاعتماد تلك التدابير المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني التي توفر الحماية الدولية وتضمنها للشعب الفلسطيني البطل.

ثالثاً، يجب إنهاء السياسة غير القانونية للاستيطان، وعمليات الطرد وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والتمييز ضد الفلسطينيين، والاعتقالات والاحتجازات التعسفية للمدنيين الفلسطينيين الأبرياء، واضطهاد منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والخطب التحريضية التي لا تؤدي إلا إلى تشجيع الجماعات المتعصبة وتُشجّع، في جملة أمور، على ارتكاب جرائم الكراهية واستهداف المواقع الدينية. ونحن على يقين بأن القيام بذلك لن يساعد على الحد من التوترات ودورة العنف المستمرة فحسب، بل سيساعد أيضاً في نهاية المطاف على إنهاء الصراع.

ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنؤكد من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكف عن التكلّف عن معالجة حالة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة. وفي غياب الظروف المواتية لعودة اللاجئين الفلسطينيين، نود أن نعرب عن تقديرنا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي، على الرغم من الصعوبات المالية، لها تأثير حقيقي على تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لمعالجة الواقع المأساوي للاجئين الفلسطينيين.

وعلاوةً على ذلك، نؤكد رفضنا لعدم الامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي يطالب منذ أكثر من 40 عاماً

عاملاً أساسياً لقضيتنا. فمن خلال التوظيف والمساعدة الطبية، نحمي الفئات الأكثر ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال واللاجئين، ونحاول أن نبعث في نفوسهم الأمل. ووفقاً لتقديراتنا، فإن 90 في المائة من القوى العاملة في بيت لحم تعتمد على السياحة والممارسات الدينية وأن التوترات المتزايدة وتأثير جائحة فيروس كورونا يؤديان إلى تفاقم تدهور الاقتصاد المحلي وما يترتب على ذلك من فقر.

ومن خلال مستشفانا الخاص، "العائلة المقدسة"، فإن ما يقرب من 70 في المائة من جميع أطفال بيت لحم يولدون على أيدنا. ونحافظ على معدل بقاء على قيد الحياة بنسبة 100 في المائة تقريباً. وعلاوة على ذلك، فإننا نوفر خدمات مثل فحوص أمراض النساء بعد انقطاع الطمث وفحوص السرطان والعمليات الجراحية وخدمات الإسعاف الطبي. وبفضل عيادات التوعية التابعة لنا، يمكن تقديم الرعاية الطبية والاجتماعية للأمهات والنساء اللواتي يعشن في القرى الريفية أو المجتمعات المحلية المتناثرة أو مخيمات اللاجئين بسبب عدم قدرتهن على السفر إلى المستشفى.

وزملاؤنا في "تحالف أوسمة القديس يوحنا"، ولا سيما "وسام القديس يوحنا الموقر"، هم المنظمة التطوعية الوحيدة التي توفر خدمات رعاية العيون المتخصصة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، حيث يعالجون المرضى من أي عرق أو دين وبصرف النظر عن قدرتهم على الدفع. وتوفر شبكتهم الواسعة خدمات أساسية منقذة للبصر ومغيرة لمجرى الحياة في مجال رعاية العيون للمجتمعات المحلية النائية والفقيرة في المنطقة. ونخدم معاً 2,5 مليون شخص. ومن خلال حماية البصر، فإننا نكفل الحفاظ على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي للناس من جميع الأعمار في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة.

وبطبيعة الحال، فإن استجابتنا التعاونية لمساعدة ضحايا هذه الاضطرابات الدينية والسياسية ذات أهمية محورية. ومع ذلك، فإن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة ينضم إلى كثيرين آخرين في هذه القاعة اليوم في القول إن جهودنا الرامية إلى تخفيف هذه الآلام

السيد بيريسفورد - هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (تكلم بالإنكليزية): يعرب نظام مالطة ذو السيادة المستقلة عن امتنانه الشديد لإتاحة هذه الفرصة لي للتكلم بالنيابة عن منظماتنا بشأن قضية فلسطين وعن حل معاناة الشعب الفلسطيني، وهما أمران يمثلان أهمية رئيسية وفائقة لعملنا وبعثتنا.

ومنذ عام 1993، ما انفك المجتمع المتعدد الأطراف يبذل جهوداً جماعية للتفاوض من أجل إقرار حق فلسطين في تقرير المصير. ومع ذلك، منذ توقيع اتفاقات أوسلو في البداية، لم يُحرز أي تقدم تحويلي للتخفيف من حدة العنف الذي يواجهه مواطنو فلسطين وما يكابدونه من معاناة. وكما جاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف:

"أبرزت عملية السلام المتوقفة وعدم وجود مبادرات جديدة لصالح سعي الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير الحاجة إلى تعزيز التعاون العالمي لتنشيط المفاوضات وتوفير أفق سياسي يفضي إلى حل عادل لقضية فلسطين وسلام دائم" (A/77/35، الفقرة 7).

ومنذ عام 2000، تظهر السجلات أن أكثر من 10 000 فلسطيني لقوا حتفهم نتيجة لهذا الصراع. وعلى الرغم من أن هذا لا يقابله عدد مساو من القتلى الإسرائيليين، فإن ما يكشف عنه هو الخسارة الشخصية الشديدة والمعاناة للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء المنطقة وعبر الحدود، ويشير إلى السؤال الأبدي: "لماذا؟"

يبدو أنه لا توجد إجابة. والواقع أن الأمر لم يقتصر على عدم إحراز تقدم، إذ أن الانتكاس يحتل مركز الصدارة. وننضم إلى قداسة البابا فرنسيس في الإعراب عن الأمل في أن السلطات الإسرائيلية والفلسطينية "ستأخذ على محمل الجد وبسرعة" مساعي إجراء حوار وبناء الثقة المتبادلة. وهذا، على حد تعبيره، ضروري إذا أردنا أن يحل السلام الدائم في الأرض المقدسة.

ومنذ عام 1048، يُقدّم نظام مالطة ذو السيادة المستقلة المساعدة الطبية لأكثر الناس ضعفاً في المجتمع. ويبقى وجودنا في فلسطين

تحرص على تقديم مشروع قرار الجولان السوري بصورة سنوية إلى الجمعية العامة تحت بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط" إيماناً منها بأنه لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف قبول الاحتلال كوسيلة لضم أراضي الدول الأخرى، بالمخالفة لكافة مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط على مدى العقد الماضي بصفة عامة والجمهورية العربية السورية الشقيقة بصفة خاصة لا يجب أن تثني المجتمع الدولي عن التمسك بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من إدراكنا للضغوط الحالية الواقعة على المجتمع الدولي جراء تفجر العديد من النزاعات في عدة مناطق من العالم، فإن مصر ما زالت ترى أن الاحتكام للقانون الدولي وتجنب التصعيد والسياسات الخارجية القائمة على التنافس والمعادلات الصفرية وازدواجية المعايير هو السبيل الوحيد لتسوية كافة النزاعات التي نشهدها في عالم اليوم بصورة موحدة ومتساوية ومتكافئة.

إن مصر ما زالت تؤكد أنه لا يمكن الخروج من حالة التدهور الجارية في منطقة الشرق الأوسط، ما لم يتسنى احترام قواعد القانون الدولي ومقررات الشرعية الدولية في كافة الأزمات التي تشهدها المنطقة. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد شهدت عدة أزمات جديدة في عدد من دول المنطقة خلال العقد الماضي، فإن ذلك يجب ألا يصرف أنظارنا عن الأراضي العربية التي احتُلت عام 1967، سواء في الجولان السوري أو في جنوب لبنان أو فلسطين. ولقد كانت مصر هي أول دولة في المنطقة تخطو الخطوة الأولى نحو السلام القائم على العدل واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وما زالت إلى اليوم تسعى لتحقيق هذا الهدف.

إلا أنه لا يُتصور أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط مع استمرار احتلال الأراضي العربية وفرض السيادة عليها بدعوى الأمر الواقع. ومن هذا المنطلق، فإن مصر ما زالت تتمسك بضرورة إنهاء احتلال كافة الأراضي العربية التي احتُلت في

والمعاناة لن تتيسّر إلا عندما يُعترف بحل الدولتين ويُعتمد بالإجماع، حتى وإن انطوى ذلك على مرونة في التفاوض.

وطوال عملنا في هذه المنطقة، نواصل الدعوة إلى الحوار بين الأديان على جميع مستويات التفاعل الإنساني. ونذكر الجميع بأن ثمة بعداً اجتماعياً وإنسانياً في صميم النزاع السياسي. وهدفنا هو تعزيز ثقافة السلام العالمي التي تشمل فلسطين وإسرائيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنتظر في مشاريع القرارات A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26 عقب اختتام المناقشة بشأن البند 32 من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 33 من جدول الأعمال.

البند 32 من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/77/298)

مشروع قرار (A/77/L.27)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/77/L.27.

السيد محمود (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تقدير مصر لعقد هذه الجلسة في إطار مناقشة البند 32 من جدول الأعمال، المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، ويتضمن تقديم مشروع قرار الجولان السوري (A/75/L.27)، الذي تقدمه مصر وتفخر بتقديمه سنوياً إلى الجمعية العامة.

بالرغم من إدراك مصر لمرور 55 عاماً على احتلال الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل عام 1967، وما شهدته المنطقة من تغيرات جمة منذ ذلك التاريخ، فإن مصر ما زالت

الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي لن يتحقق، ما لم يحظ عالم اليوم بسيادة القانون الدولي واحترامه.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): بداية، أتوجه بالشكر الجزيل إلى الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية الشقيقة لتقديمه مشروع القرار A/77/L.27، المعنون "الجولان السوري". والشكر موصول أيضا لجميع الدول الأعضاء التي تبنت مشروع القرار.

لقد دأبت الجمعية العامة، في القرارات التي تعتمدها سنويا ومنذ أكثر من خمسة عقود، على مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للجولان السوري والتأكيد على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل هي إجراءات باطلة ولاغية ولا أثر قانوني لها على الإطلاق. كما أكد مجلس الأمن في قراره 497 (1981) على الموقف المحق للجمعية العامة حيث نص أيضا على رفض قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلية الاستفزازي والأحادي الجانب بضم الجولان السوري المحتل، واعتبره باطلا ولاغيا ولا أثر قانوني له.

إن تعنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ورفضها الانصياع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة حتى يومنا هذا قد كشف عن حالة عجز غير مقبولة للأمم المتحدة في إلزام إسرائيل بإنهاء احتلالها للجولان العربي السوري، وذلك جراء مظلة الحماية والحصانة من المساءلة التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى لإسرائيل، ودعمهم اللامحدود لها داخل الأمم المتحدة وخارجها، مما شجّع السلطات الإسرائيلية على مواصلة سياساتها اللاشرعية وممارساتها العدوانية وتصعيد اعتداءاتها على أراضي الجمهورية العربية السورية، والمرافق المدنية بما في ذلك الموانئ والمطارات المدنية مما يعرّض أرواح المدنيين للخطر ويعرقل إيصال المساعدات الإنسانية الدولية ويهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم. إن استمرار إسرائيل في تحديدها لقرارات الشرعية الدولية وعدم وضع حد لحالة عجز الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها يشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وإرساء الأمن والاستقرار فيها.

5 حزيران/يونيه 1967. وغني عن البيان أنه إذا كان المجتمع الدولي جادا في التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعدم جواز ضم الأراضي بالقوة دون أي ازدواجية أو استثناء في تطبيق المعايير، فإن عليه أن يتخذ موقفا حاسما تجاه استمرار احتلال الجولان السوري على مدى عقود دون أي تقدم في اتجاه إنهاء الاحتلال، تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن. التي طالما أكدت جميعها على عدم جواز ضم الأراضي بالقوة ورفض الاعتراف بأي إجراءات أحادية أو تغييرات ديموغرافية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال. وبناء على ما تقدّم، فقد حرصت مصر على تقديم مشروع قرار الجولان السوري سنويا في الجمعية العامة، حيث يحتفظ مشروع القرار هذا العام بنفس لغة القرار العام الماضي باستثناء التحديث الفني له، إذ يتضمن التأكيد على قرار مجلس الأمن 497 (1981) ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بعدم جواز ضم الأراضي بالقوة والتأكيد على انطباق اتفاقية جنيف لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب على الجولان السوري المحتل، فضلاً عن عدم شرعية إقامة المستوطنات أو أي أنشطة إسرائيلية أخرى تُمثّل تغييراً لطبيعة الجولان السوري المحتل. كما يؤكد مشروع القرار على أن استمرار احتلال الجولان السوري من قبل إسرائيل يمثل عائقاً أمام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة، مطالباً إسرائيل باستئناف محادثات السلام بهدف الانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتأمل مصر في قيام كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتأييد مشروع القرار، أسوةً بالعام الماضي، وذلك تأكيداً منا جميعاً على أهمية الالتزام بالقانون الدولي واحترامه ورفض ضم أراضٍ الغير بالقوة، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة دون أي ازدواج في المعايير أو في تطبيقها.

إن مصر تتطلع إلى ذلك اليوم الذي يحل فيه الأمن والسلام والاستقرار في الجمهورية العربية السورية الشقيقة وكافة دول منطقة

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وحرص تلك الدول على رفع الظلم عن الشعوب الرازحة تحت الاحتلال ودعمها لنيل حقها في التحرر منه.

ختاماً، أتوجه بالشكر والتقدير لجميع الدول التي ستدعم مشروع القرار وتصوت لصالحه تأكيداً على موقفها المبدئي في مناصرة هذه القضية العادلة.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يحيط وفد بلدي علماً بتقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة A/77/298، ويود أن يوضح موقفه المبدئي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن الجولان السوري جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وإن استعادته، بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، حقّ أبدي لا يمكن مقايضته أو التنازل عنه. ولقد دأب المجتمع الدولي، منذ احتلال إسرائيل غير القانوني للجولان السوري في عام 1967، على تأكيد رفضه لهذا الاحتلال، وعلى مطالبة إسرائيل بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967.

بيد أن إسرائيل، وفي تحد للمطالب العادلة للمجتمع الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، تواصل احتلالها غير القانوني للجولان السوري منذ 55 عاماً وترتكب بشكل منهجي جرائم بشعة تهدف إلى تغيير الطابع القانوني والديموغرافي للجولان وتستولي على الأراضي والممتلكات وتتهب الموارد والثروات الطبيعية وتتفذ الخطط والمشاريع الاستيطانية، بهدف نهائي هو إقامة الاحتلال وإطالة أمده.

إن العدوان التاريخي المتصاعد الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلي تحت حماية الولايات المتحدة والبلدان الغربية، وهو ما يجعل إسرائيل تواصل انتهاكها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يُعَرِّض الأمن والاستقرار في سورية والشرق الأوسط للخطر. وفي

يطالب بلدي الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الحازمة والفورية لوضع قراراتها موضع التطبيق بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل وغيره من الأراضي العربية المحتلة؛ ووقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية للسيادة السورية؛ ووضع حد لجرائم التوسع الاستيطاني؛ والتغيير الديمغرافي؛ ونهب الموارد؛ ومصادرة الأراضي والممتلكات؛ والقتل؛ والاعتقال التعسفي؛ والتعذيب؛ وغيرها من الانتهاكات الجسيمة التي تُمثّل سياسة ممنهجة اتبعتها سلطات الاحتلال على مدى عقود طويلة بحق الجولان السوري المحتل وأهلنا الرازحين تحت الاحتلال.

تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على تمسكها الراسخ بحقها في استعادة كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967، وهو حق غير قابل للتفاوض أو التنازل ولا يمكن أبداً أن يسقط بالتقادم. كما تؤكد سورية على أنّ كافة القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والديموغرافية أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، هي باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما تؤكد سورية مُجدداً وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله لتحرير أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 194 (د-3)، وتُجَدِّد أيضاً دعمها لقرار فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والذي طال انتظاره.

لقد ناضلت غالبية الدول الأعضاء في منظمنا هذه في وقت ما من أجل التحرر من الاحتلال الأجنبي بمختلف صورته، وكافحت من أجل تقرير مصير شعوبها وتحقيق تطلعاتها. ونحن نناشد اليوم جميع الدول الأعضاء للتصويت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/77/L.27، والمعنون "الجولان السوري"، وأيضاً لصالح القرارات المتعلقة بفلسطين بما يعبر عن التزام هذه الدول بمبادئ

وقبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت لا تتعدى 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غيليش (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):
يُقدّر وفد بلدي النظر في مشاريع القرارات المُقدّمة في إطار البندين 32 و 33 من جدول الأعمال، التي تُعبّر عن دعم قوي لقضية فلسطين. وبالإضافة إلى عدم محاسبة نظام الاحتلال على جرائمه في حق الشعب الفلسطيني، من المؤسف أنه لم يُحرز أي تقدم نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية على مدى العقود الماضية على الرغم من النداءات العديدة والمستمرة من المجتمع الدولي.

تُشكّل قضية فلسطين أطول أزمت عصرنا، ولا تلوح في الأفق نهاية مقبولة لها. وهي لا تزال القضية الأساسية التي يواجهها الشرق الأوسط وكان لها آثار تتردد أصداؤها، مؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على قضايا أخرى في المنطقة. ونتيجة لذلك، اضطر الفلسطينيون إلى خوض تلك التجربة التاريخية على مدى أكثر من سبعة عقود وأظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أنه ليس أمام الفلسطينيين خيار سوى مواصلة مقاومتهم للاحتلال والعدوان وانتهاك حقوقهم.

ويرى وفد بلدي ضرورة التأكيد مجدداً على الموقف المبدئي لجمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بتسوية القضية الفلسطينية. وقد صيغ موقفنا في إطار مبادرة من أربع نقاط لإجراء استفتاء عام فلسطين، والتي قُدمت إلى الأمم المتحدة وأمينها العام في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019. ونعيد التأكيد على أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط ليس من خلال الترويج لسياسة تمييزية وانتقائية لدعم النظام الإسرائيلي بالتزامن مع إدانة النضال المشروع للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، ولكن من خلال إجراء استفتاء يمنح المسلمين واليهود والمسيحيين الفلسطينيين القدرة على اختيار نظامهم السياسي من أجل ضمان تمتعهم بحقوقهم بشكل عادل وعلى قدم المساواة.

هذا السياق، يدين وفد بلدي بشدة جميع الممارسات والإجراءات التي تقوم بها إسرائيل وتهدف إلى انتهاك سلامة أراضي الجمهورية العربية السورية بصورة خطيرة، ويحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية.

ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعمه القوي لحكومة وشعب الجمهورية العربية السورية وتضامنه معهما في كفاحهما العادل لاستعادة الجولان السوري المحتل بصورة غير مشروعة واستعادة السلامة الإقليمية للبلد بالكامل.

ختاماً، سيصوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار A/77/L.27 ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار هذا، تعبيراً عن الدعم والتضامن مع الجمهورية العربية السورية في كفاحها العادل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار سيجري بعد أن نبت في مشاريع القرارات الأخرى في إطار البند 33 من جدول الأعمال، والمعنون "قضية فلسطين".

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 32 من جدول الأعمال.

البند 33 من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/77/L.23 و A/77/L.24 و A/77/L.25 و A/77/L.26. وأدعو الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات هذه إلى القيام بذلك الآن وفي مداخلة واحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات، واحدا تلو الآخر.

وستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.23، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". وأعطي الكلمة الآن لمُمثِّلَة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.23، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، السودان، عمان، غامبيا، غينيا، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، وناميبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردى، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان،

وبعد أن أعلن وفد بلدي موقفه المبدئي اليوم، فإنه سيصوت مؤيدا لمشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين 32 و 33 من جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإننا نعتبرها دليلا على دعم المجتمع الدولي القوي لقضية فلسطين، ولا سيما أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير.

وفيما يتعلق باحتلال الجولان السوري بوصفه جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، يدين بلدي بشدة السياسات التمييزية وغير القانونية التي تستهدف السكان السوريين في تلك المنطقة والجهود المبذولة لتغيير طابعها العمراني والديموغرافي وتركيبها وهيكلها المؤسسي ومركزها القانوني. إن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية المحتلة لاغ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي، كما جاء في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وبينما أدلي بكلمتي، أود أيضا أن أرد بإيجاز على البيان الذي أدلى به ممثل إسرائيل في وقت سابق اليوم. لقد ادعى أن إيران والبلدان العربية طردت اليهود من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولا أريد أن أقدم ردا موضوعيا على ذلك التعليق الذي هو محض هراء والذي يتناقض مع الحقائق التاريخية. ومع ذلك، أود أن أكرر أن الآلاف من يهود إيران، أي اليهود الفرس، يعيشون حاليا في إيران. وقد عاش أبناء وطني اليهود وأسلافهم في إيران منذ آلاف السنين. ويعترف القانون الدستوري لجمهورية إيران الإسلامية بحقهم في أداء شعائرتهم واحتفالاتهم الدينية بحرية. ولهم أيضا ممثل في البرلمان وهم يشاركون بمحض إرادتهم في منظمات المجتمع المدني، فضلا عن الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

شَغَلَ الرئيس مقعد الرئاسة.

ومن المفارقات الشديدة أن النظام الإسرائيلي المعروف بسياسات الفصل العنصري التي تنتهجها سلطاته وجرائم الحرب التي يرتكبها، والموثقة كلها توثيقا جيدا بمعرفة مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، يمكنه السماح لنفسه بمواصلة توجيه اتهامات كاذبة للآخرين ثم التذمر من إدانة أعماله لإخفاء فضائعه اليومية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/77/L.24 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة".

وأعطي الكلمة الآن لمُمثِّلة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.24، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، العراق، عمان، غامبيا، غينيا - بيساو، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، وناميبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون؛

الجزائر، أنغولا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردى، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، مالي، مالتة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالتة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أستراليا، النمسا، البرازيل، بلغاريا، كندا، تشيكيا، ألمانيا، غواتيمالا، هنغاريا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، سلوفاكيا، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أندورا، أرمينيا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، الكاميرون، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاقتيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.23 بأغلبية 101 صوت مقابل

17، مع امتناع 53 عضوا عن التصويت (القرار 22/77).

بعد ذلك، أبلغ وفد الصومال الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا[.]

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/77/L.25، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، العراق، عمان، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، وناميبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليرز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردى، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لااتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان،

السعودية، السنغال، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أستراليا، النمسا، البرازيل، بلغاريا، كندا، كرواتيا، تشيكيا، الدانمرك، إستونيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، إسرائيل، إيطاليا، ليبيريا، ليتوانيا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، هولندا، بالاو، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، الكامرون، كولومبيا، كوت ديفوار، الجمهورية الدومينيكية، إسواتيني، فنلندا، فرنسا، جورجيا، هندوراس، آيسلندا، الهند، أيرلندا، اليابان، لااتفيا، ليختنشتاين، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رومانيا، صربيا، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، توغو، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.24 بأغلبية 90 صوتا مقابل 30،

مع امتناع 47 عضوا عن التصويت (القرار 23/77).

[بعد ذلك، أبلغ وفد الصومال الأمانة العام بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا، وأبلغ وفد كوستاريكا الأمانة العام بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى البت في مشروع

القرار A/77/L.25 المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". وأعطى الكلمة لمُمثِّلَة الأمانة العامة.

إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيلاروس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، السودان، عمان، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فييت نام، قطر، كوبا، الكويت، لبنان، ماليزيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، وناميبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليرز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية

باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، تشيكيا، هنغاريا، إسرائيل، ليبيريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الكاميرون، إريتريا، غواتيمالا، هندوراس، مدغشقر، ملاوي، المكسيك، بنما، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، جنوب السودان، توغو، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.25 بأغلبية 149 صوتا مقابل

11، مع امتناع 13 عضوا عن التصويت (القرار 24/77).

[بعد ذلك، أبلغ وفد الصومال الأمانة العامة بأنه كان ينوي

التصويت مؤيد.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار

A/77/L.26 المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

وأعطي الكلمة لمُمثِّلِ الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار

A/77/L.26، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة،

انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الإمارات العربية المتحدة،

السعودية، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، أوزبكستان، فانواتو، فيجي، نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ونود أيضا أن نغتتم هذه الفرصة لشكر المشاركين في المفاوضات بشأن جميع القرارات على مشاركتهم في هذا العام.

السيدة هندرسون (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تحولت أستراليا من التصويت معارضة للقرار 25/77، بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية، إلى الامتناع عن التصويت عليه، لأنها تؤمن بالحل العادل والدائم القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض بين الطرفين.

يسلط الصراع في غزة في آب/أغسطس والتوترات المتصاعدة في الضفة الغربية الضوء على المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن من جراء السماح باستمرار الوضع الراهن.

ويجب أن تتوقف الهجمات الصاروخية على إسرائيل. وندعو القيادة الفلسطينية إلى الامتناع عن التحريض والاستقزاز وإلى تهئية جو من التسامح لوضع حد للعنف.

وبالمثل، يجب على إسرائيل أن تكف عن إنشاء المستوطنات وتوسيعها في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فالمستوطنات لا تزال عقبة في طريق السلام وتقوض الثقة في أي عملية سلام.

ولكي تحظى المفاوضات بأي فرصة للنجاح، يجب أن تظل الظروف على أرض الواقع مستقرة. ويساورنا القلق من أن الإجراءات الانفرادية التي يتخذها أي طرف تضر بأفاق السلام وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين. ويجب على جميع الأطراف احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي وبذل كل ما في وسعها لحماية المدنيين.

ولا تزال أستراليا تعتقد أن الإشارات إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الحاجز الأمني (انظر A/ES-10/273) ينبغي أن تعبر عن الطابع غير الملزم للفتوى.

كندا، هنغاريا، إسرائيل، ليبيريا، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

أستراليا، البرازيل، الكامبيون، تشيكيا، غواتيمالا، مدغشقر، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، جنوب السودان، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.26 بأغلبية 153 صوتا مقابل 9، مع امتناع 10 أعضاء عن التصويت (القرار 25/77).

[بعد ذلك، أبلغ وفد شيلي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت لا تتعدى 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد بونيكفار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن تصويت سلوفينيا مؤيدة لقرار هذا العام بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (القرار 25/77) تصويت مؤيد للسلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط. ومع اقتراب التوترات مرة أخرى من أعلى مستوياتها على الإطلاق، يجب علينا بذل جهود جماعية لإعادة إرساء أفق سياسي لعملية المفاوضات - وهو شرط مسبق لوضع الشرق الأوسط على الطريق المؤدي إلى السلام والاستقرار. وبصويتنا مؤيدين، نؤكد من جديد التزامنا بالتوصل إلى حل سلمي وعادل وشامل للصراع

على أنه اعتراف بدولة فلسطين، وهو لا يمس بالمواقف الفردية لدولنا الأعضاء بشأن هذه المسألة ومن ثم، بشأن صحة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 33 من جدول الأعمال.

البند 32 من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروع قرار (A/77/L.27)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/77/L.27، المعنون "الجولان السوري". وأعطي الكلمة لمُمثِّلَة الأمانة العامة.

السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/77/L.27، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدميه: الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش، دولة بوليفيا، المتعددة القوميات، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، السنغال، السودان، غامبيا، غينيا - بيساو، كوبا، ماليزيا، المغرب، موريتانيا، ناميبيا، ونيكاراغوا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي،

ونحن لا نؤيد القرارات الأخرى التي يُنظر فيها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. إن النظر إلى أي نزاع من منظور واحد فقط لا يساعد على النهوض بقضية السلام. فتلك القرارات تُحوّل مسار موارد الأمم المتحدة التي تزداد الضغوط عليها وتسهم في استمرار التركيز غير المتناسب على إسرائيل في النظام المتعدد الأطراف.

وتريد أستراليا أن ترى إسرائيل آمنة تعيش في سلام إلى جانب دولة فلسطينية قادرة على البقاء. ويحدونا أمل راسخ وصادق في أن تعود إسرائيل والفلسطينيون إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وما زلنا نشجّع الطرفين على أن يفعل ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت بعد التصويت. ونستمع الآن إلى البيانات التي يُدلى بها عقب اتخاذ القرار.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على تعاونهِ أثناء مفاوضاتنا بشأن عدد من القرارات التي تبت فيها الجمعية العامة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتبسيط القرارات، بما في ذلك من خلال استخدام لغة متوازنة وخفض عدد هذه القرارات.

وينوّه الاتحاد الأوروبي بقرار البعثة الفلسطينية عدم تقديم قرارات من القرارات في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" ما لم تكن هناك حاجة إلى تعديل جوهري.

ونود في الوقت الحالي أن نُسجّل أنه فيما يتعلق بجميع القرارات المعتمدة خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن عبارة الحكومة الفلسطينية، حيثما وردت، تشير إلى السلطة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام كلمة "فلسطين" في هذه القرارات لا يجوز تفسيره

بعد ذلك، أبلغ وفد قطر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً/.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل إعطاء الكلمة للإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت لا تتعدى 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها. وأعطي الكلمة الآن لمُمثِّل الأرجنتين.

السيد ألفاريس (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار 26/77 لأنها تعتقد أن الطابع الأساسي للقرار مرتبط بعدم مشروعية اكتساب الأراضي بالقوة. وتحظر الفقرة 4 من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد أراضي دولة ما أو سلامتها.

وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح موقف الأرجنتين فيما يتعلق بالفقرة 6 من القرار. فتصويتنا لا يمس مضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967.

وترى الأرجنتين أنه من المهم إحراز تقدم في البحث عن حل للجانب السوري الإسرائيلي للنزاع في الشرق الأوسط بغية إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. ولذلك، تؤكد حكومة جمهورية الأرجنتين مرة أخرى أهمية استئناف المفاوضات لإيجاد حل دائم للحالة في الجولان السوري، وفقاً لقراري مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الذين صوتوا مؤيدين لقرارات اليوم. ونشعر بامتنان كبير لأنه على الرغم من كل شيء، زادت الأصوات المؤيدة في المتوسط بواقع 8 إلى 10 أصوات بالنسبة لجميع القرارات. وهذا

مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بروندي، الكاميرون، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، إيسواتيني، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، لاوس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، توغو، أوكرانيا، أوروغواي

اعتمد مشروع القرار A/77/L.27 بأغلبية 92 صوتاً مقابل 9، مع امتناع 65 عضواً عن التصويت (القرار 26/77).

ظهر اليوم وأدلو بأصواتهم على النحو الذي فعلوه ليقولوا للشعب الفلسطيني:

”نحن معكم. لن نُتركوا خلف الركب. لن نتخلى عنكم. وسنواصل التعبير عن تضامننا معكم حتى تتألوا حقوقكم غير القابلة للتصرف.“

إنهم يبعثون هذا المساء برسالة إلى شعبنا في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإلى قطاع غزة المحاصر وإلى ملايين الفلسطينيين في كل مكان مفادها أن المجتمع الدولي يقف معهم ومع العدالة ومع القانون الدولي ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن أجل ذلك كله، نشكر الدول الأعضاء مرة أخرى. لن أطيل أكثر من هذا، لأنه كان يوما طويلا جدا.

وأود أن أهنئ الرئيس على بيانه الشجاع الذي أدلى به أمس (انظر A/AC.183/PV.409) في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وعلى البيان الذي أدلى به اليوم في بداية هذه المناقشة (انظر A/77/PV.41). ولا بد لي أيضا من أن أهنئ الرئيس على حديثه إلينا بعدة لغات رسمية للأمم المتحدة. الأهم في نظري، أنني أود أن أهنئه على لغته العربية الراقية. إنه حقا باحث عربي مخلص، يجيد استخدام اللغة ويتقنها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 32 من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة 17/10

دليل قوي على أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بقضية العدالة للشعب الفلسطيني. ونشكر الدول الأعضاء مرة أخرى على تلك الرسالة القوية جدا التي بعثت بها اليوم.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا وشكرنا لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، شقيقي التوأم، السفير شيخ نيانغ، ولجميع أعضاء المكتب وأعضاء اللجنة على جهودهم الدؤوبة لتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وعلى جميع الأشياء العظيمة التي ظلوا يقومون بها على مر السنين لتقريبنا من الغاية المنشودة، من تحقيق العدالة، ومن إنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين ذات السيادة على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق العدالة للاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي والقرار 194 (د-3).

ونتوجه بالشكر أيضا إلى شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين.

ونعرب أيضا عن امتناننا البالغ لقرار الأمين العام بتسمية برنامج التدريب السنوي للصحفيين الفلسطينيين الشباب ”برنامج شيرين أبو عاقلة لتدريب المذيعين والصحفيين الفلسطينيين“. فبتسمية البرنامج على اسمها، سنتذكر شيرين أبو عاقلة بما تستحقه من تكريم لائق بها.

ونحن شاكرون جدا للجالسين في مقاعدهم الذين استمروا في عملهم واستمعوا إلى بيانات مطولة ومناقشة طويلة في الصباح وبعد